Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5(8), June 2018

Article History		
Received/Geliş	*Accepted/ Kabul*	*Available Online / Yayınlanma*
22 /5/2018	5 /6/2018	10 /6/2018

السياسة السكانية و التنمية الشاملة في الجزائر بين معطيات الواقع و تحديات المستقبل

د.سي الطيب فاطمة الزهراء

كلية العلوم الاجتماعية / جامعة الجزائر 2

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع العلاقة بين المسألة السكانية و التنمية و دور السياسات السكانية المنتهجة في تحقيق التوازن فيما بينهما ، سوف نعالج هذا الموضوع من خلال إعطاء صورة عامة عن تجربة الجزائر في تطبيق سياسة سكانية على مرحلتين كنتيجة للتطور الذي عرفته الوضعية الديموغرافية و ما تولد عنه من انعكاسات على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي ، ونسلط الضوء على الآفاق المستقبلية لهذه السياسة خاصة مع عودة النمو السكاني للارتفاع و في ظل الظروف الاجتماعية و الاقتصادية الراهنة .

الكلمات المفتاحية : السياسة السكانية ، التنمية ، النمو السكاني ، الوضعية الديموغرافية .

POPULATION POLICIES AND COMPREHENSIVE DEVELOPMENT IN ALGERIA BETWEEN THE FACTS OF REALITY AND THE CHALLENGES OF THE FUTURE

Abstract

This paper deals with the relationship between population and development and the role of population policies in achieving balance between them we will address this issue by giving a general picture of Algeria's experience in implementing a population policy in two phases as a result of the development of the demographic situation and its social and economic repercussions. We highlight the future prospects for this policy, especially as population growth returns to the rise and under current social and economic conditions.

Keywords: population policy, development, population growth, demographic status.

السياسة السكانية و التنمية الشاملة في الجزائر بين معطيات الواقع و تحديات المستقبل

د.سي الطيب فاطمة الزهراء

تمهيد :

إن عملية التنمية الشاملة تتطلب التوافق بين السياسات المختلفة ، الاقتصادية و الاجتماعية و السكانية ، ذلك أن مفهوم التنمية تعدى مجرد "النمو الاقتصادي " الذي كان دائما محور الاهتمام ، ليشمل تحولات أساسية أخرى على الصعيد الاجتماعي و الثقافي ، لدلك أصبحت البرامج و الخطط أكثر شمولا ، تسعى إلى تحسين نوعية الحياة لمجموع السكان و تحقيق رفاه المجتمع .

و بالتالي أصبح الهدف من وضع السياسات السكانية في خطة التنمية الشاملة ليس فقط من أجل معالجة مشكلة الزيادة السريعة في عدد السكان ، ولكن أيضا لتحسين معيشتهم و تحقيق رفاهيتهم بالقضاء على سوء التغذية و توفير فرص عمل و خدمات صحية و تعليمية أجود ، وتمكين المرأة اجتماعيا و زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي .

إذن الترابط بين السياسات السكانية و التنمية يتطلب تعزيز سياسات التنمية و تطويرها لتتعزز قدرة المجتمع على استيعاب الزيادة السكانية الحالية و المتوقعة في المستقبل .

إشكالية البحث :

الجزائر كغيرها من البلدان كانت لها تجربتها في تطبيق سياسة سكانية، حيث كانت المسألة السكانية حاضرة في مخططاتها التنموية منذ استقلالها. لقد شهد النمو السكاني في الجزائر بعد الاستقلال العديد من التطورات بالرغم من أنه كان يتم بوثيرة متسارعة ، إلا أنه لم يكن يعتبر عائقا أمام النمو الاقتصادي ، حيث كان الجهد منصبا حول جعل السكان منتجين ، وذلك بتوفير الهياكل اللازمة لاستعمال هذه الطاقة و بإدراج المتغير الديموغرافي في العملية التنموية . سنوات بعد ذلك تغير هذا الموقف من المسألة السكانية باعتبارها مشكلا له آثار سلبية متعددة على النمو الاقتصادي ، فتحول الخطاب الرسمي الجزائري الذي تبنى فكرة تطبيق سياسة سكانية من أجل التحكم في النمو السكاني ، ونتيجة للتطور الذي حققته الجزائر في مجالي الصحة و التعليم و التحولات الاجتماعية ن لاسيما تأخر سن الزواج بالنسبة للمرأة و تحسن مكانتها و دخولها ميدان الشغل ، تراجعت الخصوبة و معدلات النمو السكاني .

ولكن عرفت هذه الزيادة السكانية ارتفاع غير متوقع في السنوات الأخيرة ، في وقت شرعت فيه الجزائر مرحلة جديدة من عملية التنمية الشاملة و النهوض بالاقتصاد ، خاصة بعد استمرار انخفاض أسعار المحروقات ، فبات النمو السكاني يشكل عائقا حقيقيا ومشكلا بعد أن أكدت التقديرات استمرار ه بنفس الوثيرة التي يعرفها حاليا لسنوات قادمة .

أمام هذا التحدي الجديد ، و باعتبار المسألة السكانية جزء لا يتجزأ من السياسة الوطنية للجزائر التي تهدف إلى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، أصبح من الضروري دمج السياسة السكانية في خطة التنمية الشاملة شريطة أن تكون هذه السياسة واضحة المعالم محددة و متماسكة .

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤلات التالية :

- ✓ ماهي معالم التجربة الجزائرية في تطبيق سياسة سكانية، في ظل العملية التنموية التي شهدتها منذ الاستقلال؟
- ✓ ماهي الاستراتيجية الجديدة المنتهجة لمواجهة المشكلة السكانية خاصة مع العودة غير المتوقعة لمعدلات النمو السكاني للارتفاع و في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة ؟

المنهجية المعتمدة :

للإجابة على الإشكال المطروح اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على التحليل والتفسير بشكل منظم ، و يتم بوصف الظاهرة وتحليل النتائج وتفسير الأسباب من اجل الوصول إلى حقائق محددة ، وقد استعنا في ذلك على الدراسات الوطنية و الإحصائيات الرسمية الحالية و التوقعات المستقبلية .

أولا– تطور النمو السكاني في الجزائر :

تحت اثر مسبقات تاريخية شهدت الجزائر نمو سكانيا سريعا جدا خلال السنوات الستينيات و السبعينيات و المنتصف الأول من عشرية الثمانينات ، نتج عن ذلك تضاعف لعدد السكان في فترة وجيزة (22 سنة فقط) ، حيث ارتفع من 12 مليون نسمة إلى 23 مليون نسمة ما بين 1966 و 1987 ، اعتبرت هذه الوضعية بالمقلقة من قبل السلطات الجزائرية أنداك لأنها كانت بمثابة عائق حقيقي لجهود التنمية .

هذا الارتفاع في حجم السكان الذي عرفته الجزائر مباشرة بعد الاستقلال ترجمه نموا سريعا لم يسبق له مثيل ، تجاوز حدود 3% خلال الفترة مابين 1966-1977 ، نتيجة لعدة عوامل أبرزها ظاهرة العودة للإنجاب تعويضا للخسائر البشرية التي خلفتها الفترة الاستعمارية و الحرب التحريرية ، بالإضافةإلى تراجع الوفيات ، وكذا ثبات الذهنيات و العادات في المجتمع الجزائري التي كانت تشجع على الزواج المبكر و الإنجاب الكثير .

جدول 1 : تطور نمو سكان الجزائر خلال الفترة ما بين(1962-1987) .

السنوات	معدل الولادات	معدل الوفيات	معدل النمو
1961-1965	48,5	14,6	2,3
1967	50,12	15,87	3,42
1968	47,7	17,37	3,03
1969	49,81	17,01	3,28
1970	50,16	16,45	3,37
1971	48,44	17,00	3,14
1972	47,73	15,68	3,2
1973	47,62	16,25	3,14
1974	46,5	15,07	3,14
1975	46,05	15,54	3,05
1976	45,44	15,64	2,98
1977	45,02	14,36	3,17
1978	46,36	13,48	3,29
1979	44,02	12,72	3,13
1980	43,86	11,77	3,21
1981	41,04	9,44	3,16
1982	40,6	9,1	3,15
1983	40,4	8,8	3,16
1984	40,18	8,6	3,16
1985	39,5	8,4	3,11
1986	34,73	7,34	2,74
1987	34,6	6,97	2,73

Source : La démographie Algérienne : un nouveau contexte pour quelles perspectives ? , Mohammed kouidri , actes du séminaire national sur la situation démographique de l'Algérie , oran ,21,22 , 2012

السياسة السكانية و التنمية الشاملة في الجزائر بين معطيات الواقع و تحديات المستقبل

د.سي الطيب فاطمة الزهراء

إنفترة ما بعد الاستقلال عرفت تراجعا كبيرا في مستوى الوفيات الذي كان في البداية بطيئا ولكن سرعان ما بدأ في التراجع ليسجل معدلات منخفضة جدا ، حيث انتقل من15 بالألف سنة 1966 إلى 6 بالألف سنة 1990 ،وكان ذلك نتيجة لتحسن الظروف الصحية للسكان خاصة مع تطبيق سياسة العلاج المجاني سنة 1974وتعميم التلقيح ، حيث أقرت الجزائر في تشريعاتها أن "كل المواطنين لهم الحق في حماية صحتهم ، وهذا الحق مضمون عن طريق الخدمة الصحية العامة و المجانية ، توسيع الطب الوقائي ، التحسن المستمر لظروف العيش والعمل ، بالإضافة إلى التربية البدنية و التنزه "[1]

كما كان هناك تحسن كبير للظروف المعيشية للسكان باسترجاع الجزائر السيطرة على ثرواتها ، الشيء الذي انعكس على الوفيات ووفيات الأطفال على وجه الخصوص ، التي تراجعت مستوياتها بشكل محسوس ، حيث انخفض المعدل من 132 بالألفإلى 65 بالألف خلال الفترة ما بين 1966-1987 و أصبح الأفراد يعيشون لمدة أطول ، حيث ارتفع أمل الحياة خلال نفس الفترة من 56 سنة إلى 65,5 سنة .[2]

إن الانخفاض الذي عرفته وفيات الأطفال في الجزائر أثر بشكل كبير على ذهنيات الانجاب ، حيث أصبحت الأسر تلجأ إلى الولادة في الأوساط الصحية الآمنة ، والى المتابعة الصحية للحمل و المولود الجديد حفاظا على حياته ، عوض تكرار الإنجاب لتعويض الأطفال المتوفين .

من جهة أخرى عرفت المواليد ارتفاع مستوياتها بعد الاستقلال لتسجل أكبر معدل لها و المقدر بـ 50 بالألف بداية السبعينيات ، بخصوبة إجمالية مقدرة بـ 8 أطفال لكل امرأة ، هذه المستويات القصوى التي عرفتها الخصوبة خلال الفترة ما بين 1966-1970 كانت نتيجة حتمية لارتفاع عدد النساء في سن الإنجاب ، و انتشار الزواج المبكر ، وظاهرة تعويض الإنجابسبب الحرب .

ويرى المحللين أن هذه الخصوبة الطبيعية مرتبطة بشكل كبير بالحقبة التاريخية التي عرفتها الجزائر،حيث كان الإنجاب وسيلة للبقاء خلال الفترة الاستعمارية و الحرب التحريرية ، وأصبح أهم وسيلة تعويض للخسائر البشرية بعد الاستقلال .[3]

مع بداية الثمانينيات سجل تراجع الإنجاب بشكل منتظم وبوتيرة سريعة ، ترجمه العدد المتوسط للأطفال الذي تنجبه كل امرأة ، حيث انتقل من 8,36 إلى 5,29 خلال الفترة مابين 1970-1987 أين بلغ معدل المواليد 34,6 بالألف ،في الوقت الذي واصلت فيه الوفيات انخفاضها نتج عنه تراجع كبير لنمو سكان الجزائر ، حيث بلغ 2,76 % سنة 1987 (أنظر الجدول 1) .

---

[1] مستويات و توجهات الخصوبة في الجزائر دراسة حالة بلدية أدرار ،واجي بوجمعة، 2014 ، رسالة ماجستير في الديموغرافيا، جامعة وهران،الجزائر ، ص 32 .

[2] Eléments d'explication de la baisse de la fécondité en Algérie ,LouadiTayeb , Actes du séminaire national sur la situation démographique de l'Algérie , oran , 21,22, Mai 2012 .

[3] La démographie Algérienne : un nouveau contexte pour quelles perspectives ? , Mohammed kouidri , actes du séminaire national sur la situation démographique de l'Algérie , oran ,21,22 , 2012 p 36 .

نشير على العموم أن الفترة ما بين(1962-1987) تحققت فيها نتائج ملموسة ومرضية من جانب الوفيات نتيجة تركيز السلطات الجزائرية على التنمية الصحية الموجهة بشكل أساسي لتوفير العلاج بهدف القضاء على المستويات المرتفعة للوفيات خاصة وفيات الأطفال ، في حين كان التطور على مستوى الخصوبة بطيء جدا ، وهو ما انعكس على نمو السكان .

الجدول 2 : تطور نمو سكان الجزائر خلال الفترة (1988-1999) .

السنوات	معدل الولادات	معدل الوفيات	معدل النمو
1988	33,91	6,61	2,73
1989	31	6	2,5
9019	31	6	2,5
1991	31,1	6	2,41
1992	30,41	6,09	2,43
1993	28,22	6,25	2,25
1994	28,24	6,56	2,17
1995	25,33	6,43	1,9
1996	22,91	6,03	1,7
1997	22,51	6,12	1,64
1998	21,02	5,82	1,52
1999	20,21	5,61	1,46

Source :ONS démographie Algérienne, données statistiques, n=°305, Alger ,2000 .

مع نهاية الثمانينات وتحت التأثير المزدوج للتنمية و الانتشار الواسع لاستعمال وسائل منع الحمل ، سجل تراجع محسوس و متواصل في وتيرة النمو السكاني إلى غاية سنة 1999 أين بلغ المعدل 1,46 % ، وهو أقل مستوى نمو بلغه سكان الجزائر منذ الاستقلال نتيجة تقلص الفارق بين مستويات الوفيات و المواليد ، حيث بلغت معدلاتها 5,61 بالألفو20,11 بالألف على التوالي .

وقد لعب التراجع الذي عرفته الخصوبة في الجزائر مع منتصف الثمانينيات الدور الكبير ، حيث انخفضت مستوياتها بشكل تدريجي خلال السنوات نتيجة لعدة عوامل أبرزها و أكثرها تأثيرا كان انخفاض العمر المتوسط للزواج ، خاصة بالنسبة للمرأة ، و كذا انتشار استعمال موانع الحمل . كما كان لوعي الأزواج بضرورة التقليل من الإنجاب حفاظا على صحة الأم و الطفل و ضمانا لرفاهية الأسرة وقعه الملموس على ذلك .

استرجع النمو في الجزائر نسقه التصاعدي مع مطلع الألفية وتواصل بصورة تدريجية ليبلغ المعدل 2,17% سنة 2017 ، نتيجة للعودة غير المتوقعة لارتفاع للمواليد ، حيث تزايدت وتيرة الإنجاب لتبلغ 3,1 طفل لكل امرأة سنة 2016.

جدول 3 : تطور نمو سكان الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	معدل الولادات	معدل الوفيات	معدل النمو
2000	19,36	4,59	1,48
2001	20,03	4,56	1,55
2002	19,68	4,41	1,53
2003	20,36	4,55	1,58
2004	20,67	4,36	1,63
2005	21,36	4,47	1,69
2006	22,07	4,3	1,78
2007	23,98	4,38	1,86
2008	24,62	4,42	1,92
2009	24,07	4,51	1,96
2010	24,68	4,37	2,03
2011	24,78	4,42	2,04
2012	24,08	4,51	2,16
2013	25,14	4,39	2,07
2014	25,93	4,44	2,15
2015	26,03	4,57	2,15
2016	26,12	4,42	2,17

Source : Ministère de la santé , de la population et de la réforme hospitalière et sanitaire , situation démographique et sanitaire (2000 ,2017) , Alger , 2017 , P 6,7,8 .

ويعتبر الإقبال على الزواج عاملا مهما في تفسير الارتفاع الذي شهدته المواليد ، حيث بلغ عدد الزيجات حوالي 280 ألف سنة 2005 ، مسجلة ارتفاعا محسوسا بلغ 12 ألف حالة زواج وبنسبة قدرت بـ 4,4 % ، و استمر هذا الارتفاع ليبلغ أقصى حد له بمجموع 386422 حالة زواج و معدل قدر بـ 10,13 بالألف سنة 2013[1] ، وهو أكبر معدل سجل في الجزائر منذ الاستقلال .

وعموما يمكن أن نجد تفسير أخر لعودة معدلات الخصوبة و النمو السكاني للارتفاع ، وهو عودة الأمن والاستقرار للجزائر بعد عشرية كاملة من الأزمات السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية في سيناريو متطابق نوعا ما مع ذلك الذي عرفته مباشرة بعد الاستقلال ، حين ارتفعت معدلات الخصوبة الى المستويات القياسية بعد الخروج من الحرب وعودة الأمن و السلم و الاستقرار.

ثانيا – السياسة السكانية و تغير الخطاب السياسي :

برزت أهمية المسألة السكانية من خلال العديد من المؤتمرات العالمية المنعقدة لمناقشة هذا الموضوع ، وكانت أولى هذه المؤتمرات هو مؤتمر بوخارست سنة 1974، أين برز جدال حاد بين المدافعين و المعارضين لفكرة تحديد النسل ، فالفئة الأولى كانت ترى أن التحكم في النمو الديموغرافي شرطا أساسيا لتحقيق توازن سكان العالم ووسيلة مثلى تسمح لدول العالم الثالث بالتطور الاقتصادي ، في حين خالفت الفئة الثانية هذا الطرح و دعت إلى ضرورة التنديد بتسلط الدول الغنية والعمل من أجل إرساء قواعد نظام اقتصادي عالمي جديد .

كانت الجزائر ضمن هذا الصراع وتبنت هذا الطرح الأخير ، ولكن غيرت موقفها فيها بعد ، وهذا ما جعل سياستها المنتهجة اتجاه المسألة السكانية تعرف مرحلتين بارزتين .

–المرحلة الأولى : مرحلة تغلب الحل التنموي .

مباشرة بعد الاستقلال كشفتالإحصائيات السكانية ، بعد إجراء تعداد 1966 ، أن وتيرة النمو السكاني في الجزائر تتميز بسرعة كبيرة ، وستعرف زيادة معتبرة في السنوات المقبلة تؤدي بالضرورة الى تضاعف عدد السكان في أقل من 20 سنة .

في هذا السياق وعكس ما كان متوقع ، لم تكترث السلطات الجزائرية أنداك لهذه الحقائق وفضلت إعطاء الأولوية لتنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا بضمان الصحة ، والتعليم ، والتشغيل ، ولم تتبنى أي سياسة للحد من النمو المتسارع للمواليد ، بل على العكس من ذلك اعتمدت خطابا مضادا لأي فكرة بخصوص التخطيط العائليوأعلنت عن ذلك اثر مشاركتها في أول مؤتمر دولي للسكان سنة 1974 ببوخارست ، حيث صرح مندوبها أن استراتيجية التطور التي قررت انتهاجها الجزائر تهدف إلى بناء اقتصاد قوي قادر على تلبية حاجيات السكان في جميع الميادين الاجتماعية والصحية والاقتصادية ، وأكد على أن " الانفجار السكاني هو نتيجة التخلف وليس سببا له ، وأن

[1]Situation démographique et sanitaire ,Ministère de la santé , de la population et de la réforme hospitalière et sanitaire , 2017 ,p 09 .

التحولات الاقتصادية العامة هي وحدها تسمح لدول العالم الثالث معرفة الطريق المؤدي إلى بناء اقتصاد قوي يلبي حاجيات السكان ويجد الحلول للمسائل السكانية لكل بلد ، إن أحسن حبوب هي التنمية "[1]

على هذا الأساس ، اعتبرت السلطات السياسية أنداك ، أن تبني الجزائر لسياسة سكانية حلا خاطئا لإيمانها بأن الحل يتجسد في نجاح البرامج والمخططات التنموية ، وأن الجزائر قادرة على تحقيق ذلك لما تملكه من ثروات معدنية ونفطية.

إن غياب الاهتمام بالمسألة السكانية واستبعادها من مجال التخطيط ، كان يمثل استجابة لمنطق بسيط يرتكز على فكرة أن التحكم في الظواهر السكانية يتحقق تدريجيا ، من خلال الرفع من مستويات المعيشية للأسر وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تغيير سلوكهم الإنجابي.

على الرغم من هذا الموقف السياسي الرافض لأي سياسة سكانية، تم تطبيق على أرض الواقع مجموعة من الإجراءات التنفيذية تندرج حسب مضمونها في إطار سياسة سكانية ، يتعلق الأمر بإجراءات حكومية تهدف إلى التسريع في عصرنة بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية القصوى ، فكان هناك تشجيع تمدرسالإناث، وتحديد المنح العائلية لأربعة أطفال فقط ، وغيرها .

كما طبقت إجراءات على مستوى قطاع الصحة ، حيث تم إنشاء ثلاث مراكز لحماية الأمومة و الطفولة مابين سنتي 1967 و 1969 تحت رعاية منظمة الصحة العالمية OMS ، أين أدرجت مسألة المباعدة بين المواليد ضمن الرعاية الصحية للأم والطفل ، شريطة أن تقدم هذه الخدمات (استشارات ، فحوصات ، موانع الحمل) دون أن يكون لذلك طابع الإجبارية والإشهار .

على العموم تم اختصار فكرة التنظيم العائلي في معالجة مشكل الصحة العمومية وحماية صحة الأم والطفل على وجه الخصوص ، لهذا لم تخصص الدولة الجزائرية ميزانية خاصة لتوفير الإمكانيات (موانع الحمل ، الإطارات المختصة ، الهياكل .....) لضمان نشاط وفاعلية هذه الخدمات ، التي كانت جد محدودة مقارنة بالطلب المتزايد عليها ، وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات التنفيذية ظل الخطاب السياسي الرسمي متشبثا بموقفه الرامي إلى أن المشكلة السكانية ليست بالأمر المستعجل ذو الأولوية ، حله سيكون بصفة تلقائية نتيجة للتطور الاجتماعي والنهوض باقتصاد البلد[2] .

المرحلة الثانية : مرحلة الاعتراف الرسمي بالسياسة السكانية .

واجهت الجزائر مع بداية الثمانينيات عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية ، وأدركت السلطات خطورة الوضع ، حيث اعتبرت تلبية الاحتياجات الاجتماعية للسكان مشكلا حقيقيا ، وعليه فان النمو السكاني لم يعد عاملا مساعدا لتحقيق التقدم الاقتصادي بل عقبة

[1] La conférence mondiale de la population Bucarest ,YonnèsZoughlami , revue Tunisienne des sciences sociales , N=° 45 , 1976 , p 174 .
[2] L'économie Algérienne a l'épreuve de la démographie ,LhoucineAouragh , les études de CEPED , N=° 11, 1996 , p 52 .

السياسة السكانية و التنمية الشاملة في الجزائر بين معطيات الواقع و تحديات المستقبل

د.سي الطيب فاطمة الزهراء

أمام التنمية و عبء يتطلب بذل جهود إضافية لبلوغ مستوى معيشي مقبول. على اثر ذلك تبلورت رؤية جديدة للسلطات الرسمية ظهرت في المخطط الخماسي الأول 1980-1984 الذي جاء فيه " ...هكذا وأكثر من الماضي فان الضغوطات السكانية تستمر في الهيمنة على سير السياسة الاقتصادية و الاجتماعية ، وأصبح نشاط التقليص الفعلي لنسبة النمو شيء لابد منه لتحسين الفاعلية في تشديد الاقتصاد وإمكانية تلبية الحاجيات الاجتماعية للسكان بصفة مُرضية "[1]

على هذا الأساس تبنت الجزائر برنامجا جديدا ضمن سياسة سكانية محددة ، سمي بالبرنامج الوطني للتحكم في النمو السكاني سنة 1983 يهدف إلى تخفيض وتيرة المواليد اعتمادا على مبدأ حرية الأزواج في الإنجاب ، وهو ما أكدت عليه السلطات الدينية في فتواها الشرعية الصادرة سنة 1982 ، حيث أجازت بتباعد المواليد شريطة عدم اللجوء لإجراءات ردعية من أجل ذلك .

وقد تشكل هذا البرنامج على أساس ثلاثة محاور رئيسية هي :

1-تطوير الخدمات في مجال تباعد المواليد .

2-تطوير الدراسات والأبحاث الخاصة بمحددات الخصوبة .

3-تطوير نشاطات إعلامية و تحسيسية و تربوية في مجال التنظيم العائلي .

كان هذا على المستوى الوطني ، أما على المستوى الدولي فقد ظهر هذا الموقف الجديد في المؤتمر الثاني للسكان المنعقد بمكسيكو سنة 1984 ، أين أيدت الجزائر المخطط العالمي للسكان وأعلنت عنرؤيتها الجديدة بأن مشكل السكان يمثل السبب الرئيسي للتخلف ، وسجلت موقفها بتبني رسميا سياسة سكانية تعمل على توجيه مستوى الخصوبة وتذهب إلى أبعد الحدود في تطبيق فكرة التنظيم العائلي .

غير أنه من الضروري التأكيد على أن هذه السياسة السكانية جاءت امتدادا لكل الإجراءات التنفيذية المعمول بها من قبل ، ولكن تحول الهدف إلى تنظيم المواليد من أجل التحكم في النمو السكاني .

وما يؤكدإصرار السلطات الجزائرية على موقفها الجديد اتجاه النمو السكاني ، هو تخصيص ميزانية ضخمة لإنشاء مراكز التنظيم العائلي التي ارتفع عددها ليبلغ 200 مركز سنة 1994 ، وتوفير موانع الحمل بالمجان للراغبين فيها ،بالإضافة إلىإجراءات أخرى تمثلت أساسا في تحسين وضعية المرأة من خلال تشجيع تعليمها ودخولها ميدان الشغل ، في نفس الوقت محاربة وفيات الأطفال وتدعيم الوقاية وتحسين ظروف السكن ، والصحة للأم والطفل ، كل هذه الإجراءات كان لها الأثر البالغ في نجاح برنامج التحكم في المواليد و ذلك بتنشيط المشاركة الإرادية للأزواج .

[1]Les Algériennes victimes de la société néopatriarcale ,Bennoune Mahfoud édition Marinoor , Alger , 1999 , p 152 .

مع حلول التسعينيات انتهجت الجزائر إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية تحت ضغط صندوق النقد الدولي (FMI) ، فتفاقمت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وانعدم الاستقرار السياسي ، أثر ذلك على الوضعية العامة في الجزائر ، وخلف نوعا من التراجع في برامجها لاسيما المتعلقة بالتحكم في النمو الديموغرافي ، حيث أهملت السياسة السكانية من نقاشات الحكومات المتوالية ، التي كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى الاستقرار والاستمرار ، كما لم يتمكن برنامج السكان من الحصول على ميزانية إضافية توازي الطلب المتنامي على موانع الحمل .

عاد الحديث عن المسألة السكانية بعد انتهاء العشرية السوداء وعودة الأمن والاستقرار مع حلول سنة 1998 حيث أكدت الإرادة السياسية للسلطات الجزائرية على ضرورة بلورة سياسة سكانية متعددة الأبعاد تشرك القطاعات العمومية و الحركات الجمعوية في نفس الوقت ، وذلك من خلال تدعيم و تطوير المؤسسات المكلفة بأخذ على عاتقها هذه المهمة ، بالإضافة إلى التركيز بشكل أساسي على الزيادة من تمدرسالإناث وتقليص الفوارق التعليمية بين الجنسين ، وكذا الزيادة في نسبة تشغيل النساء و توكيل لهن مراكز و مناصب تسمح لهن باتخاذ القرارات الحاسمة، لاسيما ما يتعلق بالزواج والإنجاب .

ثالثا –تطور البنية السكانية :

قبل الحديث عن الانعكاسات الناجمة عن الزيادة السكانية على المستويين الاجتماعي و الاقتصادي ، من الضروري تناول مجمل التحولات التي طرأت على البنية السكانية في الجزائر جراء تغير وتيرة النمو التي أخذت شكلا تصاعديا في السنوات الأخيرة . إن التطور الذي تعرفه الهيكلة السكانية يبين بوضوح أن هناك تراجع للفئات الصغرى الأقل من 20 سنة ، التي كانت تمثل 55,69% من إجمالي السكان سنة 1987 وانخفضت تدريجيا لتبلغ 37,7 % سنة 2010 [1]، وهي تمثل حاليا نسبة تقدر بـ 29,3% مع ارتفاع ملموس مقارنة بسنة 2015 أين قدرت بـ 28,8% ، ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة التي عرفتها فئة الأقل من 5 سنوات خلال نفس الفترة ، حيث انتقلت من 11,7 % سنة 2015 إلى 11,8 % سنة 2016 بفعل ارتفاع حجم المواليد بـ 2,6% ما بين 2015 و 2016[2] .من جهة أخرى تواصل الفئة النشطة أو المعيلة (15-59 سنة) ارتفاعها لتمثل النسبة الأكبر من إجمالي السكان ، حيث بلغت 61,8 % سنة 2016 ، بالرغم من الانخفاض الذي تسجله منذ 2011 أين كانت تقدر بـ 64,4 % وهو ما يجعل الجزائر تصنف ضمن المجتمعات السكانية الفتية ، وهي الميزة التي ستبقى محافظة عليها لسنوات قادمة حسب ما تؤكده التوقعات .

ويبرز من خلال هذه التحولات التي تعرفها التركيبة السكانية في الجزائر ظاهرة فتية ذات أبعاد مستقبلية ، وهي تطور نسبة كبار السن 60 سنة فأكثر ، التي تسجل ارتفاعا تدريجيا منذ سنة 2000 لتبلغ 8,9% سنة 2016 [3].

[1]L'Algérie de demain : relever les défis pour gagner l'avenir ,Besoins sociaux à l'horizon 2025 , Bachir Boulahbel , Friendrich Ebert , Alger , 2008 ,P 13.
[2]office national des statistiques démographie Algériennen=°779, 2016,P,3
[3]Ibid ,P .2 .

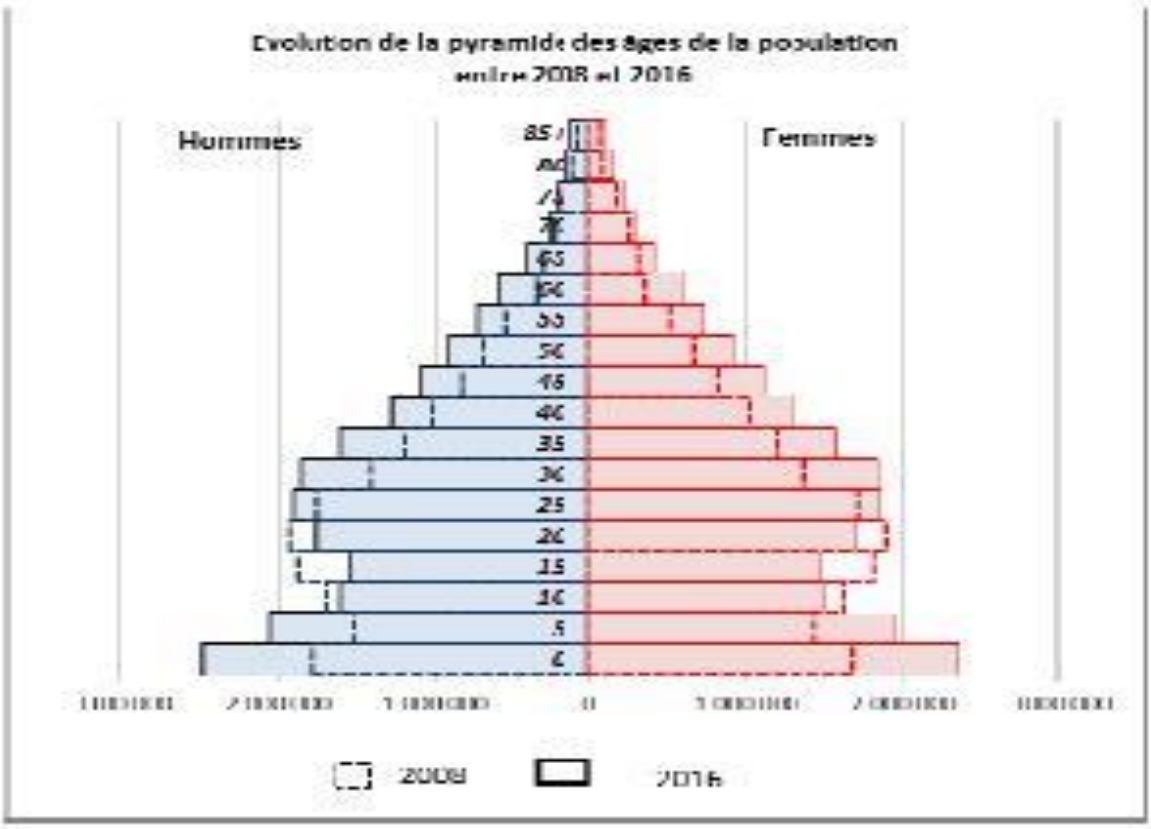

Source : office national des statistiques démographie Algérienne,N=°779, 2016,P,2

من جهة أخرى تشير التوقعات ، حسب ما هو موضح في الجدول الموالي، إلى أن الجزائر ستحافظ على نفس الهيكلة السكانية خلال السنوات القادمة ، أين تبقى الفئة الشابة النشطة الفئة ، الغالبة وتسجل النسبة الأكبر مقارنة بالفئة المعالة الممثلة بفئة الأقل من 15 سنة وفئة كبار السن 60 سنة فأكثر .

جدول 4:التطور المستقبلي للبنية السكانية خلال الفترة (2017/ 2030).

السنوات	السكان من 5 الى 14	السكان من 15الى 24	السكان من 15 الى 59	السكان من 60 فأكثر
2017	7446	6356	25511	3803
2018	7789	6235	25783	3972
2019	8130	6149	26066	4147
2020	8479	6108	26370	4329
2021	8816	6123	26700	4520
2022	9100	6206	27065	4722
2023	9320	6365	27466	4936
2024	9518	6553	27860	5163
2025	9650	6804	28288	5403
2026	9734	7093	28731	5653
2027	9760	7418	29201	5913
2028	9735	7761	29689	6180
2029	9669	8102	30184	6455
2030	9543	8451	30705	6739

Source : office national des statistiques ,opcit , P 14 .

هذه التحولات في البنية السكانية سوف تضع الجزائر أمام تحديات جديدة سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي ، في مقدمتها مشكل البطالة و توفير مناصب الشغل لأجيال قادمة أكثر عددا ، بالإضافة إلى المشاكل المنجرة عن الارتفاع التدريجي لنسب كبار السن ، من تكفل صحي و مادي على وجه الخصوص ، من خلال توفير منح التقاعد ، مع الأخذ بعين الاعتبار الارتفاع المستمر لعدد المتقاعدين و الأزمة المالية الحادة التي يعانيها صندوق المعاشات ، وهي أوضاع تتطلب إيجاد حلول فورية و جذرية .

رابعا– الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية للنمو السكاني :

من الملاحظ أن فترة الانتعاش الاقتصادي الذي عرفتها الجزائر منذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995 تواصلت خلال السنوات الموالية ، ولكن بوتيرة أسرع ، حيث وصل معدل النمو إلى مستوى قياسي سنة 2003 بنسبة تقارب 7 % ثم في حدود 5 % خلال سنتي

2004 و 2005 ، ويعود السبب في ذلك إلى النمو الكبير في نسبة المحروقات المسجلة أنداك مع ما صاحبه أيضا من نمو كبير في قطاع الفلاحة .

ثم كانت هناك فترة تقلص خلال سنتي 2008 و2009 بمعدل قدر بـ 2,4 % بسبب انخفاض أسعار البترول ، ليعرف النمو انتعاشا من جديد سنة 2010 بفضل جهود التنمية التي بذلتها الجزائر في إطار البرامج الحكومية التي كانت تهدف إلى تسريع النمو من خلال الاستثمارات الضخمة (برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي ، تفعيل البرنامج الإضافي لدعم النمو وبرنامج دعم وتسريع النمو الاقتصادي) ، إضافة إلى تحسين مستوى الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي ، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو ليبلغ مستوى 3,3 % ، ولكن سرعان ما يعود للانخفاض من جديد سنة 2011 ليبلغ 2،4 % مسجلا بذلك نفس مستوى سنة 2008 نتيجة لتواصل تقهقر قطاع المحروقات وتقلص نشاط البناء و الأشغال العمومية[1] .

في تلك المرحلة أخذ النمو السكاني اتجاه تصاعدي وتواصل ارتفاعه ليبلغ معدل قدر بـ 2،17 % سنة 2017 ، الكثير فسر هذه العودة في الزيادة السكانية إلى انتعاش النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة مما سمح بتحسين المستوى المعيشي الذي أدى بدوره إلى تراجع لافت لمؤشر الفقر البشري وتطور نمط الاستهلاك في الجزائر . ولكن من المهم أن نشير إلى أن نمو السكان في الجزائر يواصل وتيرته المتسارعة ، ومن المتوقع أن يحافظ على نفس الاتجاه التصاعدي مستقبلا ، ومع التراجع المحسوس الذي باتت تعرفه أسعار المحروقات ، التي كانت تلعب دروا جوهريا في النمو الاقتصادي للجزائر ، سيظهر العجز في تلبية الحاجيات الأساسية للسكان من غذاء ، صحة ، تعليم ، شغل وسكن وهي المتطلبات التي حرصت الدولة على التكفل بها منذ الاستقلال .

1 – الأمن الغذائي :

إن غياب الأمن الغذائي يرجع إلى أن الطلب على الغذاء يكون بمعدلات أكبر من الإنتاج الفلاحي المحلي ، هذا الأخير عرف تراجع واضح في السنوات الأخيرة ، حيث انتقل من 11,6% سنة 2011 إلى 6,4% سنة 2015[2] ، في الوقت الذي كان في السابق يغطي 70% من احتياجات سكان الجزائر سنة 1969 ، والأسباب في ذلك عديدة أهمها تقلص المساحة المستغلة للإنتاج الزراعي نتيجة الزحف العمراني وعاملا التصحر والانجراف ، لتبرز بشكل واضح معالم العجز في توفير الغذاء ومحدودية الإنتاج الوطني نتيجة التزايد السكاني وإخفاق أغلب الإصلاحات على القطاع الزراعي ، كل هذه الأسباب عملت على حدوث زيادة سريعة في فاتورة وإرادات الغذاء ، وهو ما سبب اختلال هيكلي ، حيث أعطيت الأولوية لاستيراد الغذاء على حساب سلع أخرى مما يؤدي إلىإبطاءمعدلات التنمية الاقتصادية[3] .

[1] تأثير النمو الديموغرافي على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر من 1962 الى 2010 ، كاهي محمد توفيق ، مذكرة ماستر في التخطيط السكاني ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2014 ، ص 58 .

[2] L'Algérie en quelques chiffres , office national des statistiques , l'Alger , 2016 , P 04 .

[3] أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي –حالة الجزائر –أوكيلحميدة ، رسالة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2005 ، ص 137 .

إن النمو السكاني يزيد من توسع الاحتياجات الاجتماعية خاصة للمواد الغذائية ، بالإضافة إلى تغيير نمط الاستهلاك وتغير وتعدد الأذواق و المتطلبات كما ونوعا ، ليصبح هذا الوضع مشجعا ومؤهلا للتبعية الغذائية والمالية أيضا ، خاصة مع ما تعرفه أسعار المحروقات من تراجع ، هذه الأخيرة التي كانت تغطي بنسبة كبيرة كلفة استيراد المواد الاستهلاكية ، كما أنه سيشكل عائقا أمام أية محاولة للقيام بالتنمية وتحريك القطاعات الأخرى .

2 – الصحة :

أولت الجزائر اهتماما كبيرا بقطاع الصحة وجعلته من أولوياتها منذ الاستقلال ، حيث وضعت نظام صحي يقوم على مبدأ مجانية العلاج منذ سنة 1974 بتمويل كلي من الدولة ، وحققت تطور كبير على مستوى أبعاده الثلاثة ، المؤسسات ، الكوادر الصحية ، والتنظيم ، وعلى الرغم من ذلك يبقى قطاع الصحة في الجزائر يعاني من مشكلتين أساسيتين هما :

التمويل ، والفوارق حسب المناطق من حيث التغطية الصحية .

في السنوات القادمة مع التحولات التي تعرفها الهيكلة السكانية في الجزائر ، سيواجه هذا القطاع تحديات جديدة تتمثل أساسا في قدرة النظام الصحي المطبق حاليا على مواجهة المشاكل الصحية و التكفل بالفئات السكانية المتزايدة ، لاسيما كبار السن الذين سيمثلون نسبة معتبرة مستقلا ، قدرت بـ 12% مع حلول 2025 ، مع متوسط عمر قريب من 80 سنة 1، وهو ما يتطلب ميزانية لإنشاء مؤسسات صحية مختصة تتكفل بتوفير مختلف الخدمات الصحية والعلاجية لهذه الشريحة ، بالإضافةإلى مضاعفة المجهودات لتدعيم البرامج والسياسات الحالية الموجهة لتوفير الرعاية الصحية الدائمة للأمهات والأطفال الأقل من 5 سنوات بهدف بلوغ معدلات وفيات منخفضة جدا .

3 – التعليم :

عرفت المنظومة التعليمية في الجزائر تطورا كبيرا ، حيث تم توظيف ميزانية ضخمة للنهوض بهذا القطاع و ضمان التعليم للجميع ، فتكفلت الدولة بتمويل قطاع التعليم بأقسامه الثلاثة (التربية الوطنية ، التكوين المهني ، التعليم العالي) بنسبة تتراوح ما بين 16 و 20% من الميزانية العامة للدولة [2].

كما رسخت قواعد هذا القطاع من خلال سياسة محكمة قائمة على مبدأ مجانية التعليم للجميع ، نتيجة لهذه الإجراءات المطبقة مباشرة بعد الاستقلال كان تسجيل نتائج ايجابية ، سواء على مستوى الشبكة المؤسساتية أوعدد المسجلين من تلاميذ وطلبة ، بحيث ارتفعت نسبة تمدرس الأطفال ما بين 6-15 سنة لتبلغ 92,9% سنة 2014[3] .

[1]L'Algérie de demain : relever les défis pour gagner l'avenir ,Besoins sociaux à l'horizon 2025 , Bachir Boulahbel , Friendrich Ebert , Alger , 2008 ,P 26 .
[2]Ibid , p 27 .
[3]Rapport national sur le développement humain durable en Algérie ,Conseil national économique et social , Algérie , 2015 , p 71 .

كما عرف التعليم العالي ، على غرار التعليم الابتدائي والثانوي تطورا كبيرا ، حيث ارتفع عدد الطلبة المسجلين خلال الفترة (2017/2016) 14416045 طالبا[1] .

ونتيجة للحركة الديموغرافية التي تعيشها الجزائر سيعرف التعليم زيادة كبيرة في عدد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية في الأطوار الثلاثة (ابتدائي ، متوسط ، ثانوي) ، حيث يتوقع أن يبلغ 111033851 طالبا مع حلول عام 2025 [2].

كما تمس هذه الزيادة أيضا التعليم العالي ، حيث سيرتفع عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات والمعاهد مستقبلا ليقارب المليونين سنة 2025 ، وستعرف هذه الزيادة استمرارية إلى غاية 2035[3] .

هذه الآفاق تجعل الجزائر أمام تحدي حقيقي يفرض عليها استمرارية دعم التعليم وتمويله وأخذ التدابير اللازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة ، بالإضافة إلى ضرورة مراجعة سياستها التعليمية من أجل تطوير التعليم وتحسين كفاءته لتكوين شباب مؤهل يكون له دور فعال ومؤثر في تحقيق تنمية البلاد .

4 – البطالة :

إن الزيادة السكانية السريعة كان لها انعكاسات مختلفة على التركيبية السكانية ، حيث أبقت الجزائر ضمن المجتمعات الفتية ، في وقت سابق كان يمثل ذلك دعما للتنمية الوطنية ، ولكن سرعان ما تحول إلمشكلا حقيقيا يتطلب حلولا سريعة و جذرية ، بحيث ما تزال نسبة السكان في سن نشاط (15-59 سنة) .تمثل أكبر نسبة قدرت ب 61,8 % سنة 2016 ، ارتفاع هذه الفئة يعني زيادة طالبي العمل ، و أمام ضعف الاستثمارات الناتجة عن قلة رؤوس الأموال ، يبرز مشكل البطالة بحدة .

وبالفعل ، حسب أخر الإحصائيات بلغت فئة البطالين 1440000 بطال سنة 2017 بمعدل وطني يقدر ب 11,7 % بوتيرة ارتفاع مقارنة بالسنوات الماضية ، وتظهر تباينات واضحة حسب العمر والجنس والمستوى التعليمي ، حيث بلغ معدل بطالة الشباب (16-24 سنة) 28,3 % ويبقى ذوي الشهادات الجامعية يمثلون أكبر معدل للبطالة والذي قدر ب 18,2% مقابل 9,1% بدون أي شهادة[4] .

سوف يتولد عن الزيادة المتوقعة لسكان الجزائر زيادة عدد طالبي العمل خاصة في أواسط حامليالشهادات ،مع العلم أن 240000 حامل لشهادة جامعية يضافون سنويا إلى سوق العمل و هم في تزايد مستمر خاصة عند الإناث .

---

[1] Office national des statistiques ,opcit , p 32 .

[2] Conseil national économique et social ,opcit ,p31 .

[3] التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ، 50 سنة في خدمة التنمية (1962-2012) ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، الجزائر ، 2012 ، ص 14 .

[4] Activité, Emploi et chômage ,Office national des statistiques , N=° 796 , septembre 2017 ,P 2 .

من جهة أخرى يعرف معدل النشاط ارتفاع على العموم سواء بالنسبة للرجال أو النساء ليبلغ عدد السكان النشطين 15,5 مليون مع حلول 2025 ، بزيادة تقدر بـ 6 ملايين مقارنة بسنة 2005 ، وهذا معناه وصول قرابة 300000 طالب شغل جديد إلى سوق العمل ، أي بزيادة تقدر بـ 2,5 %سنويا ، 46 % منهم إناثحيث يتوقع أن تعرف مشاركة المرأة في النشاط زيادة تصل إلى 27 % سنة 2025 .[1]

ولتقليل من حدة مشكل البطالة وتحقيق معدل يقارب 7 % بحلول عام 2025 من الضروري خلق في المتوسط 320000 منصب شغل سنويا ، أي بوتيرة سنوية تقدر بـ 2,9 % شريطة أن يعرف PIB زيادة سنوية تقدر بـ 3,4%[2] .

5 – السكن :

إن كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعية بين سكان المدن من جهة ، واستمرار الهجرة الريفية إلى المدن والتي قدرت بحوالي 130000 نسمة سنويا مع نهاية الثمانينيات من جهة اخرى ، جعل السلطات الجزائرية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة على السكن خاصة وأنها أخذت على عاتقها منذ سنوات تمويل قطاع السكن ، من خلال انجاز السكنات الاجتماعية و دعم البرامج السكنية المختلفة ، وهو ما كلف خزينة الدولة مبالغ هامة ، وهي في ارتفاع بزيادة الطلب الاجتماعي ، فمثلا حجم التمويل تضاعف بثلاث مرات ما بين 2002 و 2007 ، حيث انتقل من 50 مليار دينار جزائري إلى 150 مليار دينار جزائري[3] .

وعلى الرغم من أخذ الدولة على عاتقها انجاز السكنات وتحسين الظروف العامة للسكن وتحقيقها نتائج ايجابية ، إلا أنه تبين أن لهذه السياسة التدعيمية حدودها، خاصة مع العجز المالي الذي باتت تعاني منه الجزائر في السنوات الأخيرة بعد التراجع الكبير الذي عرفته مدا خيل المحروقات .

من جهة أخرى ، ستعرف أزمة السكن تفاقما مع الزيادة السكانية في السنوات القادمة خاصة بالتحاق الأجيال 80 و 90 البالغين سن الزواج بالأعداد الحاليين لطالبي السكن ، بحيث تشير التوقعات أنه مع حلول 2025 ، وبالنسبة لمعدل شغل المسكن (TOL) الذي سيكون في حدود 4,3 فرد في المسكن الواحد ، من الضروري توفير 10,46 مليون وحدة سكنية ، أي بناء 3,712 مليون وحدة سكنية إضافية مقارنة بسنة 2008 بنسبة زيادة تقدر بـ 55%[4].

خامسا –التحديات المستقبلية للسياسة السكانية في الجزائر :

[1] Conseil national économique et social ,Opcit , P.31.
[2] Bachir Boulahbel ,Opcit , P.47 .
[3] Ibid , P. 41.
[4] Ibid , pp .44-45 .

لقد أعطيت دفعة جديدة للسياسة السكانية في الجزائر مع بداية الألفية ، حيث اعتبرت الدولة أن المتغيرة الديموغرافية مكونة أساسية للاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتعهدت بضمان مايلي :

-التأكيد من جديد على الطابع الوطني للبرنامج ، حيث تضمن الدولة دور التنظيم والتعديل واشتراك المجتمع المدني عن طريق الحركة الجمعوية في العمل التكميلي مع التنسيق مع السلطة العمومية .

- التأكيد على الطابع الاصراري للبرنامج والمشاركة الإرادية للسكان في التنظيم العائلي .

-الارتكاز على تدعيم و تحسين الإطار المؤسساتي للتكفل بالبرنامج .

-تحسين نوعية خدمات الصحة الإنجابية و التنظيم العائلي ، وكذا انتعاش نشاطات الاتصال وتحسين جمع المعطيات الديموغرافية و الدراسات السكانية[1] .

جاء بذلك الاعتراف الرسمي للسلطات الجزائرية بأن التنمية الشاملة والمنسجمة لا يمكن أن تتخلى على التوافق الضروري بين تنمية الاقتصاد الوطني والسكان ، شريطة التقيد بجملة من الأهداف التي تسمح بالتحكم في السكان و تطورهم .

لقد بينت المعطيات الحالية أن البعض من هذه الأهداف المسطرة تم تحقيقه ، خاصة في مجال الرعاية الصحية للأم والطفل حيث سمحت بتراجع معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع لتبلغ 57,7 لكل 100000 ولادة حية و 20,9 بالألف على التوالي سنة 2016[2] ، في حين سجلت نتائج غير متوقعة على مستوى الخصوبة ، حيث ارتفع عدد الأطفال لكل امرأة من 2,87 سنة 2010 ليبلغ 3,1 سنة 2016 [3]نتيجة للعودة غير المتوقعة لزيادة المواليد وهو ما سينعكس على التركيبة السكانية المستقبلية ،ويضع السياسة السكانية المنتهجة في الجزائر أمام تحديات جديدة .

بالفعل ستواجه الجزائر مستقبلا زيادة كبيرة في عدد ونسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-24 سنة نتيجة للارتفاع في مستويات الخصوبة ، وهو ما يعني نسبة عالية من الشباب النشطين بالمقارنة مع فئة المعالين من أطفال و مسنين .

[1] المشروع الانجابي بين الوعي والسلوك الحقيقي ،عميرة جويدة ، رسالة دكتوراه ، الجزائر 2005 ، ص 95

[2] Ministère de la santé , de la population et de la réforme hospitalière et sanitaire,opcit ,

[3] Ibid ,p.10 .

ظهرت رؤية سياسية جديدة ترى ضرورة الاستغلال الايجابي لهذه الوضعية واعتبار الزيادة في عدد الشباب ثروة حقيقية لها أثار كبيرة على أفاق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، ومن أجل تحقيق هذا العائد الديموغرافي من الضروري الاستثمار على مستوى أربعة قطاعات أساسية [1]:

1-العمل على التغيير الديموغرافي من خلال تحقيق الانخفاض السريع للخصوبة بفضل تدعيم التنظيم العائلي وصحة الأطفال وتعليم الإناث ،فالتراجع السريع للخصوبة والوفيات سينعكس على التركيبة السكانية ، حيث ينتج عنه ارتفاع نسبة الفئة النشطة على حساب الفئة المعالة (أطفال ومسنين) الشيء الذي يسمح بتحقيق نموا اقتصاديا شريطة توفر السياسات الاقتصادية وكذا الاستثمار في الصحة و التعليم و العمل .

2- تحسين صحة السكان من خلال تدعيم النظام الصحي لتلبية الاحتياجات الصحية للأطفال و البالغين ، بمعنى السماح للأطفال بأن يصبحوا بالغين يتمتعون بصحة جيدة حتى يساهموا بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد .

3- الاستثمار في التعليم من خلال ضمان التعليم الكمي و النوعي للجميع من الجنسين وإنتاج المهارات المطلوبة للنجاح في سوق العمل والنهوض بالتنمية الاقتصادية .

4-وضع سياسات اقتصادية تسمح بخلق مناصب شغل والاستثمار في القطاعات التي تتطلب يد عاملة كبيرة .

وعلى هذا الأساس يتوسع أفق السياسة السكانية في الجزائر ليأخذ أبعاد جديدة تجعلها سياسة وطنية شاملة ترتكز على المبادئ التالية :

- ✓ سياسة شاملة لا يكون قطاع الصحة الوحيد المعني بها إنما كل القطاعات التي تعمل من أجل التنمية البشرية .
- ✓ سياسة تخص كل الفاعلين في المجتمع ، قطاعات الدولة والقطاع الخاص و الحركات الجمعوية .
- ✓ سياسة تقوم على مبدأ الحرية والإرادة المطلقة للأزواج في تنظيم إنجابهم وفي حق مجانية خدمات التنظيم العائلي المقدمة .
- ✓ سياسة تعمل على الرفع من مكانة المرأة من خلال توفير فرص أكثر للتعليم والصحة ، وضمان مشاركتها بصورة أوسع في النشاط الاقتصادي والحياة السياسية والاجتماعية واتخاذ القرارات .
- ✓ سياسة تعتمد على دور الأسرة في ترقية السلوك الإنجابي الصحيح المسؤول والتكفل بالمسنين

نتائج البحث :

[1] الاستثمارات في الشباب و المرأة ، مذكرة مفاهيمية ، المؤتمر الاقليمي رفيع المستوى حول العائد الديموغرافي ، الجزائر 29-30 نوفمبر 2016 .

إن التحولات التي تعرفها الوضعية السكانية في الجزائر تمثل تحديات جديدة على السياسة السكانية المنتهجة منذ الثمانينيات ، من الضروري أن تأخذ على محمل من الجد .

الزيادة في عدد الشباب و الحجم المتزايد من الأشخاص في سن العمل له أثار كبيرة على آفاق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر ، و يمكن أن يساهم كل دلك إلى حد كبير في زيادة الإنتاجية و الادخار رأس المال البشري يمكن أن يكون محركا حقيقيا للتنمية شريطة اعتماد استثمارات واسعة و سريعة تضمن له الصحة و التعليم و العمل .

لهذا أصبحت الجزائر تدرك أنه من الخطأ انتهاج المسلك السابق وهو تطبيق سياسات تنموية و تجاهل المسألة السكانية ، أو تطبيق سياسة سكانية تعنى بمعالجة المشكلات السكانية بخفض معدلات الخصوبة و ضبط النمو ، دون تطبيق إجراءات و مخططات تنموية ، الأفضل تحقيق تنمية شاملة من خلال انتهاج سياسة وطنية تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب السكانية و الاجتماعية و الاقتصادية .

التوصيات:

- ✓ وضع سياسة سكانية من اجل تحقيق الانخفاض السريع للخصوبة بتدعيم نشاطات التنظيم العائلي ، وبرامج الأمومة الآمنة ، و الصحة الإنجابية ، وصحة المسنين ، مع ضرورة تطوير العمليات التحسيسيةو التوعوية .
- ✓ وضع سياسات اقتصادية تركز على الاستثمار في القطاعات التي تتطلب يد عاملة كبيرة .
- ✓ تقييم و تدعيم البرامج الحالية المطبقة لخلق مناصب شغل و تشجيع المقاولاتية من اجل امتصاص البطالة خاصة في أوساط الجامعيين .
- ✓ تطوير المنظومة التعليمية من اجل ضمان تعليم كمي و كيفي للجميع و إنتاج المهارات المطلوبة في سوق العمل و النهوض بالتنمية الاقتصادية.
- ✓ تطوير القطاع الصحي من خلال تدعيم الخدمات الصحية لتلبية الاحتياجات الصحية للسكان و القضاء على الفوارق الجغرافية.

المراجع :

1-أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي –حالة الجزائر – أوكيل حميدة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، 2005.

2-تأثير النمو الديموغرافي على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر من 1962 إلى 2010 ، كاهي محمد توفيق ، مذكرة ماستر في التخطيط السكاني ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2014 .

3-مستويات و توجهات الخصوبة في الجزائر دراسة حالة بلدية أدرار ، واجي بوجمعة، 2014 ، رسالة ماجستير في الديموغرافيا، جامعة وهران ، الجزائر.

4-الاستثمارات في الشباب و المرأة ، مذكرة مفاهيمية ، المؤتمر الاقليمي رفيع المستوى حول العائد الديموغرافي ، الجزائر 29-30 نوفمبر 2016 .

5-التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر – 50 سنة في خدمة التنمية (1962-2012) ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ،الجزائر ، 2012 .

6-المشروع الإنجابي بين الوعي والسلوك الحقيقي ،عميرة جويدة ، رسالة دكتوراه في الديموغرافيا، جامعة الجزائر2 ، الجزائر ، 2005 .

7-Activité, Emploi et chômage ,Office national des statistiques , N=° 796 , septembre 2017 .

8-Eléments d'explication de la baisse de la fécondité en Algérie, LouadiTayeb , Actes du séminaire national sur la situation démographique de l'Algérie , Oran , 21,22, Mai 2012 .

9- Laconférence mondiale de la population Bucarest ,YonnèsZoughlami , revue Tunisienne des sciences sociales, N=° 45, 1976 .

10-L'Algérie en quelques chiffres , office national des statistiques ,Alger , 2016

11-L'Algérie de demain : relever les défis pour gagner l'avenir ,10-Besoins sociaux à l'horizon 2025 , Bachir Boulahbel , Friendrich Ebert , Alger , 2008.

12-La démographie Algérienne : un nouveau contexte pour quelles perspectives ? , Mohammed kouidri , actes du séminaire national sur la situation démographique de l'Algérie , Oran ,21,22 Mai 2012 .

13 – La politique Algerienne en matiere de population , discours et situation , مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، العدد 17 ، 2014

1 4– La transition de la fecondite et la politique de population en Algerie ,Hemalali , Haffadtahar , revue des sciences humaines , N. 12 , 1999 .

15-L'économie Algérienne a l'épreuve de la démographie ,LhoucineAouragh , les études de CEPED , N=° 11, 1996.

16-Les Algériennes victimes de la société néopatriarcale , Mahfoud Bennoune , édition Marinoor , Alger , 1999 .

17- démographie Algérienne , Office National des Statistiques , N=°779, 2016.
18-Rapport national sur le développement humain durable en Algérie ,Conseil National Economique et Social , Algérie , 2015 .

19-Situation démographique ,Ministère de la santé , de la population et de la réforme hospitalière et sanitaire , 2017 .